استنتاجات اللجنة التنفيذية بشأن التسجيل المدني

رقم. 111 (LXIV) – 2013

استنتاجات اللجنة التنفيذية، 17 اكتوبر 2013

إن اللجنة التنفيذية،

إذ تستذكر استنتاجاتها السابقة، لا سيما رقم 22 (XXXII)، 47(XXXVIII) ، 90 (LII)، 91 (LII)، 95 (LIV)، 100 (LV)، 101 (LV)، 102 (LVI)، 105 (LVII)، 106 (LVII)، 107 (LVIII)، 108 (LIX) و109 (LX)،

وإذ تأخذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في الاعتبار،

وإذ تعترف بأن التسجيل المدني والتوثيق، وبخاصة تسجيل الولادات كدليل على ولادة شخص، يساهمان في تعزيز الحماية وتنفيذ الحلول الدائمة، بما في ذلك من خلال توثيق الروابط مع بلدان الأصل،

وإذ تعيد التأكيد على وجوب تسجيل كل طفل فور ولادته، من دون تمييز من أي نوع كان،

وإذ تدرك بأن أنظمة التسجيل المدني التي تسجل الولادات والوفيات وأسباب الوفاة والزيجات توفر معلومات مهمة لوضع المخططات السياسية والإنسانية،

وإذ تعترف بسخاء البلدان المضيفة منذ زمن طويل وخصوصاً من بينها الدول النامية التي استضاف بعضها عدداً كبيراً من اللاجئين، وفي بعض الأحيان لفترات طويلة الأمد، وبالأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي على تلك البلدان ومجتمعاتها؛ وإذ تدرك ضرورة حشد الدعم اللازم، بما في ذلك التمويل لمساعدة الدول في استضافتها للاجئين بما يتوافق مع مبادئ التقاسم العادل للأعباء والتضامن والتعاون الدوليين،

وإذ تلاحظ أن الافتقار إلى التسجيل المدني وما يتصل به من وثائق يجعل الأشخاص معرضين لأن يصبحوا عديمي الجنسية وللمخاطر ذات الصلة في مجال الحماية،

وأن تسجيل المـواليد أساسي لتخفيض حالات انعـدام الجنـسية ومنعها،

وإذ تعترف بالحاجة إلى تكثيف الجهود حيث تنخفض مستويات تسجيل الولادات وما يتصل به من وثائق، من أجل تحسين التسجيل المدني، وإذ تعترف بالحاجة إلى مساعدة البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرةً من الأطفال اللاجئين، وإلى تكثيف الجهود من أجل تنفيذ الحلول الدائمة؛

(أ) تدعو الدول إلى ضمان التسجيل المدني وتشدّد على وجوب تسجيل كل طفل فور ولادته من دون تمييز من أي نوع كان، آخذةً في الاعتبار أن التسجيل المدني، ولا سيما تسجيل الولادات، يوفر معلومات هامّة لوضع المخططات السياسية والإنسانية، من خلال أنظمة تساهم في تعزيز الحماية وتنفيذ الحلول الدائمة؛

(ب) تشجّع الدول على أن تتخذ، ووفقاً لقوانينها الخاصة، كما هو مناسب وبالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبالاستفادة من دعمها، أي تدابير قانونية وعملية لازمة لتخطي الصعوبات في مجال التسجيل المدني، وذلك من بين أمور أخرى، من خلال إنشاء مؤسسات مسؤولة عن التسجيل وبناء قدراتها وضمان سلامة تسجيلاتها وسريتها أو تعزيز المؤسسات القائمة؛

(ج) تدعو المفوضية، وبموافقة الحكومات المعنية وبالتعاون معها تعاوناً كاملاً، وعند الاقتضاء، بالتعاون مع الوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، ومع المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، إلى تسهيل التسجيل المدني، ولا سيما تسجيل الولادات، وذلك مثلاً من خلال جمع الممارسات الجيّدة ومشاركتها وإجراء ورش عمل تقنية والقيام بأنشطة لبناء القدرات وتوفير المعلومات والمشورة للأشخاص المعنيين، وإلى الالتزام بالمبادئ الأساسية والقواعد والمعايير الدولية التي تنظم حماية البيانات الشخصية؛

(د) تشجع الدول على تسهيل التسجيل المدني، وبخاصة من خلال

(i) اعتماد إجراءات إدارية مبسطّة، وعند اللزوم، إدماج التسجيل المدني مع الخدمات العامة الأخرى ومن بينها تلك المرتبطة بالولادة وبرعاية الأم والرضيع، والتلقيح والتعليم،

(ii) إجراء حملات توعية منتظمة أو أنشطة الوصول إلى الأشخاص المعنيين في المجتمع، (iii) وضع التدابير اللازمة للتأكد من أن الوحدات المتنقلة للتسجيل مثلاً، وصلت إلى المناطق الريفية والمناطق النائية،

(iv) النظر في التسجيل المجاني للولادات والوفيات وفقاً للقوانين والأنظمة الوطنية، وبشكل خاص تسهيل التسجيل المتأخر والتنازل عن الرسوم والغرامات المتوجب دفعها نتيجة التأخر في التسجيل،

(v) دعم تسجيل سبب الوفاة المصادق عليه طبياً، بالشكل المناسب،

(هـ) تشجيع الدول على طلب المساعدة التقنية وسواها، إذا لزم الأمر، من دول أخرى ومن المفوضية ومن الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة فضلاً عن المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية،

(و) تطلب من المفوضية توفير إبلاغ اللجنة التنفيذية بصورة دورية، في إطار آليات إعداد التقارير القائمة، بالتقدّم المحرز في مجال التسجيل المدني.